الأمم المتحدة

CTOC/COP/2008/L.1/Add.2

Distr.: Limited
10 October 2008
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الدورة الرابعة

فيينا، ٨-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

مشروع التقرير

المقرّرة: كاميلا **بولو فلورس** (كولومبيا)

إضافة

رابعا- جمع المعلومات والآليات المحتملة لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

١- نظر المؤتمر، في جلستيه الثالثة والرابعة، المعقودتين يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في البند ٢ (أ) من جدول الأعمال، المعنون جمع المعلومات والآليات المحتملة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها. وكان معروضا على المؤتمر، في إطار نظره في هذا البند، الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمانة عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: معلومات مدمجة واردة من الدول في إطار دورة الإبلاغ الأولى (CTOC/COP/2005/2/Rev.2)؛

(ب) تقرير الأمانة عن تنفيذ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: معلومات مدمجة واردة من الدول في إطار دورة الإبلاغ الأولى (CTOC/COP/2005/3/Rev.2)؛

151008 V.08-57276 (A)

(ج) تقرير الأمانة عن تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: معلومات مدمجة واردة من الدول بشأن دورة الإبلاغ الأولى (CTOC/COP/2005/4/Rev.2)؛

(د) تقرير الأمانة عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: معلومات مدمجة واردة من الدول في إطار دورة الإبلاغ الثانية (CTOC/COP/2006/2/Rev.1)؛

(هـ) تقرير الأمانة عن تنفيذ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: معلومات مدمجة واردة من الدول بشأن دورة الإبلاغ الثانية (CTOC/COP/2006/6/Rev.1)؛

(و) تقرير الأمانة عن تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: المعلومات المُدمجة الواردة من الدول في إطار دورة الإبلاغ الثانية (CTOC/COP/2006/7/Rev.1)؛

(ز) تقرير الأمانة عن تنفيذ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوّناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: تجميع للمعلومات الواردة من الدول (CTOC/COP/2006/8/Rev.1)؛

(ح) تقرير الأمانة عن استحداث أدوات لجمع المعلومات من الدول عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها (CTOC/COP/2008/2)؛

(ط) مذكرة من الأمانة عن الآليات المحتملة لاستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها (CTOC/COP/2008/3).

٢- وألقت رئيسة المؤتمر كلمة استهلالية. وألقى نائب مديرة شعبة شؤون المعاهدات ورئيس فرع شؤون المعاهدات والمساعدة القانونية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كلمة استهلالية نيابة عن الأمانة. واستمع المؤتمر أيضا إلى كلمات من ممثلي الأرجنتين والنرويج وكرواتيا والجماعة الأوروبية وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان ونيجيريا والصين وبيرو ومصر وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وفرنسا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وكينيا والسودان وجنوب أفريقيا. وقدّم ممثل عن الأمانة عرضا إيضاحيا قصيرا بشأن القائمة المرجعية المؤقتة القائمة على الحاسوب التي استُحدثت بناء على طلب فريق الخبراء الحكوميين العامل المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية (انظر الوثيقة CTOC/COP/2008/7).

ألف- المداولات

٣- لاحظت رئيسة المؤتمر في كلمتها أن جمع المعلومات واستعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها هما موضوعان متشابكان. وأشارت في هذا الصدد إلى أن من المهم أن تُبلغ الدول الأطراف عن حالة التنفيذ لديها من أجل توفير أساس مستنير لتوجيه الأعمال في المستقبل، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية. ورحّبت الرئيسةُ بالقائمة المرجعية السهلة الاستعمال التي استحدثتها الأمانة ولاحظت ما أعرب عنه المتكلمون من تأييد واسع لها، مشيرة إلى أن ذلك التأييدَ سوف ييسّر عملية رصد الاتفاقية وبروتوكولاتها. ولاحظت الرئيسة أيضا أن القائمة المرجعية أدّت إلى عكس اتجاه معدلات الإبلاغ المنخفضة، مما أسفر عن إعداد تقارير تحليلية أكثر دقة وشمولا. ولاحظت فضلا عن ذلك التأييد الواسع الذي أبدته الوفود لمواصلة الأمانة تطوير مجموعة برامجيات شاملة من أجل الحد قدر الإمكان من العبء الواقع على البلدان بسبب اضطرارها إلى الرد على الأسئلة أكثر من مرة. ودعت الرئيسةُ الدولَ المانحةَ إلى توفير التمويل للأمانة من أجل الاضطلاع بعملها، بما في ذلك ترجمة القائمة المرجعية إلى جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست؛ كما لاحظت أن دورة المؤتمر الرابعة تتيح فرصة أولية لمناقشة آلية استعراض محتملة لتنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات.

٤- وأشار نائب مديرة شعبة شؤون المعاهدات ورئيس فرع شؤون المعاهدات والمساعدة القانونية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في كلمته، إلى حالة التقدم المحرز في جمع المعلومات في سياق المؤتمر وفي استحداث أدوات قائمة على الحاسوب، على حد سواء. فبعد خمس سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية، يحتاج المؤتمر إلى النظر في كيفية ممارسته بالكامل وظيفةَ استعراض تنفيذ الاتفاقية التي كُلِّف بها. وأفاد بأن الخبرات المكتسبة من آليات الاستعراض القائمة مفيدة في صياغة آلية فعالة لهذا الاستعراض.

٥- وقال العديد من المتكلمين إن القائمة المرجعية المؤقتة القائمة على الحاسوب أداة قيّمة جدا وإن من المهم مواصلة إذكاء الوعي بأهمية وفائدة إكمال القائمة المرجعية. وركّز بعض المتكلمين على ضرورة مواصلة تقوية أنشطة جمع المعلومات وتوفير موارد إضافية للأمانة من أجل تعزيز جمع المعلومات وسائر الأدوات القانونية. كما اقترح المتكلمون الاضطلاع بمشاريع مساعدة تقنية من أجل تيسير تقديم المعلومات.

٦- ولاحظ المتكلمون أن استحداث قاعدة بيانات تتضمن الردود على الاستبيانات والقوائم المرجعية أمر حيوي لتقييم تنفيذ الاتفاقية. وأكّد المتكلمون على أهمية جمع المعلومات، لا عن التشريعات فحسب، وإنما أيضا عن التنفيذ الفعلي لأحكام الاتفاقية.

ويشمل ذلك، على سبيل المثال، معلومات عن عدد التحقيقات والملاحقات والإدانات الناجمة عن تلك التشريعات أو التدابير، وعدد الطلبات المقدمة للحصول على أشكال محددة من المساعدة ونتيجة تلك الطلبات. واقترح أحد المتكلمين إنشاء سلسلة من صفحات الويب المأمونة والمنفصلة التي يمكن للدول الأطراف أن تجيب على الاستبيانات من خلالها.

٧- وأعلن أحد المتكلمين أن حكومته لا تستطيع توفير المعلومات باستخدام القائمة المرجعية لأن القائمة المرجعية متاحة بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية فقط، وسأل الأمانة عمّا إذا كانت مجموعة البرامجيات الشاملة التي يجري تطويرها حاليا ستتاح بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. وأعربت الأمانة عن أسفها لقصر إتاحة القائمة المرجعية على ثلاث فقط من اللغات الرسمية، وذلك بسبب ما تعانيه من قيود في الموارد المالية والبشرية، وبسبب ضيق الوقت الذي أتيح لإنتاج البرامجيات وتوزيعها على الدول؛ وأكّدت أن مجموعة البرامجيات الشاملة ستتاح بجميع اللغات الرسمية.

٨- ودعا المتكلمون إلى تزويد الأمانة بالموارد اللازمة لتعزيز أدوات جمع المعلومات، بما في ذلك توسيع المكتبة القانونية المتاحة بالاتصال الحاسوبي المباشر، والتي تمثل مصدرا قيّما للمعلومات.

٩- وفيما يتعلق بمجموعة البرامجيات الشاملة، التي ستتناول اتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كلتيهما،[1] اتفق المتكلمون في الرأي بأن الجمع بين الاتفاقيتين هو تطوّر إيجابي حيث إنهما تتداخلان أحيانا، وأكّدوا أن من الممكن أيضا تضمين معلومات عن اتفاقيات المخدرات. ولوحظ أن من شأن برامجيات من هذا القبيل أن تمنع ازدواج العمل والإجهاد الذي تسببه الاستبيانات.

١٠- وقد أثيرت مسألة إجرائية بشأن ما إذا كان من الضروري اعتماد مجموعة البرامجيات رسميا في دورة المؤتمر الخامسة في حالة التوصل إلى اتفاق بشأنها في الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المقرر انعقاده في عام ٢٠٠٩. واقتُرح بدلاً من ذلك إنشاءُ منتدى مؤقت من أجل المضي بهذه المبادرة قُدما.

١١- ولاحظ بعض المتكلمين أهمية الاستخدام الفعال لجميع المعلومات التي تُجمَع بواسطة الاستبيانات والقوائم المرجعية، وساد شعور بأن الوقت قد حان لكي يتخذ المؤتمر قرارا بشأن الخطوات التالية في عملية جمع المعلومات ورصد التنفيذ. ورغم فائدة التقييم الذاتي

(1) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

الذي تقوم به الدول وأهميته، لوحظ أنه لا يكفي لضمان استعراض التنفيذ على نحو موثوق وفعّال. وكان هناك تأييد لآلية متدرجة يجري في إطارها استعراض يضطلع به النظراء عقب التقييمات الذاتية الأولية. ويمكن للتقييم الذاتي أن يتضمن أيضا معلومات سبق جمعها عن طريق الاستبيانات.

١٢- وأكّد بعض المتكلمين أن فعالية استعراض التنفيذ أساسية لإحراز تقدم وقياس مداه. ولكي يتحقّق تنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعّالا، يحتاج الأمر إلى إطار لاستعراض التنفيذ حسبما هو مطلوب بموجب المادة ٣٢ من الاتفاقية.

١٣- واتفق المتكلمون في الرأي بأنه ينبغي للمؤتمر أن يستهل في دورته الرابعة عملية تفكير في آلية استعراض محتملة لاتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها وما يتصل بذلك من أعمال. وساد شعور بأن إجراء مناقشة مستفيضة بشأن أهداف تلك الآلية وأغراضها من شأنه أن يكون نقطة انطلاق ضرورية.

١٤- وأفاد بعض المتكلمين، لدى تناول أهداف آلية الاستعراض المحتملة وخصائصها بمزيد من التفصيل، بأن تلك الآلية ينبغي أن تعزّز التعاون وأن ترتبط بتوفير المساعدة التقنية وأن تحترم مبدأ سيادة الدول، مع إيلائها الاعتبار الواجب في الوقت نفسه للسمات المحددة للاتفاقية وبروتوكولاتها. وجرى التأكيد على أن تكون أي آلية يُتفق عليها منصفة وفعّالة وغير تدخّلية وشفّافة ومرنة وموثوقة. وعلاوة على ذلك، اعتُبرت مشاركة الخبراء من المنطقة قيد الاستعراض أمرا ضروريا.

١٥- وأشير إلى التجربة المكتسبة من المشروع الرائد الخاص باستعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، حيث رأى بعض المتكلمين أن هذه التجربة بشير خير. ولكن، كان هناك شعور لدى آخرين بأن الوقت ما زال مبكرا جدا لتقرير ما إذا كان يمكن استخدام ذلك المشروع كنموذج لاستعراض تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة. ورأى بعض المتكلمين أنه لا ينبغي اتخاذ آلية استخدمت في سياق مختلف نموذجا بصورة تلقائية. وتناول بعض المتكلمين إمكانية إنشاء آليات رصد محددة بشأن كل صك، ذاكرين على وجه الخصوص بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.[٢] وأكّد متكلمون آخرون أن من شأن مشروع رائد أن يسمح باختبار جدوى آلية الاستعراض وطرائق عملها. كما أكّد عدد من المتكلمين

(2) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٣٧، الرقم ٣٩٥٧٤.

أنه ينبغي، لكي يتمخّض مشروع ما عن معلومات مفيدة، أن يؤدي إلى استنتاجات وأن يكون شاملا وأن يسمح بمشاركة جميع الدول الأطراف.

١٦- ووافق بعض المتكلمين على اقتراح مفاده دعوة فريق عامل مفتوح العضوية إلى الانعقاد، اعتبارا من عام ٢٠٠٩، من أجل تحديد البارامترات والثغرات التي ينبغي التصدي لها فيما يتعلق باستعراض تنفيذ الاتفاقية وتقديم توصيات إلى المؤتمر في دورته الخامسة. وقال بضع المتكلمين الآخرين إنهم لا يستطيعون الموافقة على دعوة فريق عامل إلى الانعقاد إلا إذا وُضعت الأهداف والأغراض بمزيد من التفصيل في شكل وثيقة مكتوبة.